NDI
المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس

٢٣ أكتوبر ٢٠١١

المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي
حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس

لقد أصبحت بعثة المراقبة الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس لعام ٢٠١١ ممكنة بفضل المنحة المقدمة من الوكالة ألامريكية للتنمية الدولية (USAID). تعد آلاراء الموضحة هنا هي آراء مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة ألامريكية للتنمية الدولية (USAID).

جدول المحتويات

حول المعهد الديمقراطي الوطني	٤
إقرار	٥
الملخص التنفيذي	٦
مقدمة	٨
السياق السياسي	١٠
النتائج والملاحظات	١٣
المحصلة الانتخابية	١٨
التوصيات	٢١
الملحقات	٢٣

حول المعهد الديمقراطي الوطني

يعد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) هو منظمة غير ربحية، غير حزبية وغير حكومية تستجيب لتطلعات الناس من جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف وتعزز حقوق الإنسان الأساسية.

منذ إنشائها في عام ١٩٨٣، عمل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وشركائه المحليين لدعم وتقوية المؤسسات والممارسات الديمقراطية من خلال تقوية الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجالس التشريعية، بالإضافة إلى حماية الانتخابات، وتعزيز مشاركة، وانفتاح، وموثوقية المواطن في الحكومة.

بوجود موظفين ومتطوعين عاملين بالسياسية من أكثر من ١٠٠ دولة، يجمع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بين الأفراد والمجموعات لتبادل الأفكار والمعرفة والخبرات والتجارب. يتلقى الشركاء صورة واسعة النطاق لأفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها لاحتياجات بلادهم. يعزز نهج المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) المتعدد الجنسيات الرسالة بأنه بينما لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد، تتشارك بعض المبادئ الأساسية في جميع الديمقراطيات.

يتمسك عمل المعهد بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنه يعزز إعداد قنوات مؤسسية للاتصالات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسئولين عن الانتخابات، ويعزز قدرتهم على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. لمزيد من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، يرجى زيارة www.ndi.org.

إقرار

يعبر المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) عن امتنانه لكل عضو من الـ ٤٧ عضو من أعضاء وفد المراقبة الدولية للانتخابات الذين تطوعوا بوقتهم وخبرتهم، والذين ساهم كلاً منهم في إنجاح هذه المهمة. يعرب أيضاً المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) عن تقديره للترحيب والتعاون الذي تلقاه من الناخبين التونسيين، والمسئولين عن الانتخابات، والمرشحين، وقادة ألاحزاب السياسية، ومراقبي الانتخابات المحليين، ونشطاء المجتمع المدني، ومسئولي الحكومة المؤقتة. وقد تم اعتماد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) لاجراء بعثة المراقبة الدولية للانتخابات في تونس من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أو ISIE).

وقد تم تمويل بعثة المراقبة الدولية للانتخابات في تونس الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) من خلال منحة من الوكالة ألاميركية للتنمية الدولية (USAID). كما يتم دعم برامج المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في تونس من قبل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) والسفارة ألاميركية في تونس.

الملخص التنفيذي

بعد ألاحداث الدراماتيكية لينـاير ٢٠١١ والتي أدت إلى سقوط الزعيم الاستبدادي زين العابدين بن علي، الذي حكم البلاد لمدة طويلة، كانت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (NCA) في تونس في ٢٣ أكتوبر علامة بارزة في التحول الديمقراطي. فبالنسبة للعديد من التونسيين، كانت هذه الانتخابات هي أول فرصة تتاح لهم للقيام بالاختيار الحر في صناديق الاقتراع، وضمان أن ألاصوات المدلى بها قد تم إحصائها بالفعل. شهدت أيضاً الانتخابات نهاية فترة من عدم اليقين أشرف عليها سلسلة من الحكومات الانتقالية التي تفتقر إلى الشرعية العامة والموثوقية.

وحيث قاموا بالتصويت بحماس، تحسب العديد من التونسيين أنه إذا مر يوم الانتخابات بسلاسة، وإذا قبل المنافسين نتائج الانتخابات، وإذا تم النظر إلى تشكيل الجمعية التأسيسية على أنه يمثل إلارادة الشعبية، ستكون تونس قد اتخذت خطوة قوية نحو مستقبل أكثر ديمقراطية بعيداً عن ماضيها الاستبدادي. وقد تبين أن هذا ألامر كان احتساب سليم لّلامور، حيث أنه سلوك ونتائج هذه الانتخابات أوحى بمزيد من الثقة في العملية الانتقالية ومستقبل البلاد.

ولاظهار الدعم الدولي للعملية الانتقالية في تونس وهذه الانتخابات التاريخية المفتوحة، نظم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بعثة مراقبة للانتخابات شملت نشر ٤٥ مراقب على المدى القصير (بما في ذلك موظفي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) الذين تم نشرهم في يوم الانتخابات) واثنين من المراقبين على المدى الطويل الذين شهدوا العملية قبل يوم الانتخابات، وفي يوم الانتخابات، وبعد يوم الانتخابات.

المراقبين يتشاورون مع الناخبين في قفصة.

وجد وفد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) جو إيجابي وفي بعض الأحيان احتفالي في مراكز الاقتراع، بما في ذلك عمال اقتراع مدربين، وإجراءات مناسبة وصفوف انتظار منظمة في معظم المواقع. في حين برز عدداً من المشاكل الإدارية – ومعظمها ذات صلة برغبة الناخبين غير المسجلين في الإدلاء بأصواتهم – ووصف الوفد انتخابات الجمعية التأسيسية في تونس ٢٠١١ بأنها إنجازاً استثنائياً بعد فترة قصيرة جداً من خروج البلاد من عقود الحكم الاستبدادي.

واستناداً إلى ملاحظات وفده، يقدم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) التوصيات التالية وفقاً لروح التعاون الدولي ومع جزيل الاحترام لعملية التحول الجارية في تونس:

توسيع تثقيف الناخبين. في الانتخابات المقبلة، قد يُودي بذل المزيد من الجهود لتوعية الناخبين حول جميع جوانب العملية الانتخابية إلى زيادة تسجيل الناخبين وإيجاد ناخبين أكثر استنارة. وفي حين أن لجنة الانتخابات تتحمل المسؤولية الرئيسية في تثقيف الناخبين، يملك كلاً من جماعات المجتمع المدني وألاحزاب السياسية دوره في توسيع نطاق الوعي بالعملية الانتخابية.

توسيع وتحديث سجل الناخبين الحالي. سيكون توسيع وتحديث سجل الناخبين بناءاً على البيانات المستخرجة من هذه الانتخابات – بما في ذلك معلومات من الناخبين غير المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم في المراكز الخاصة يوم ٢٣ أكتوبر – أكثر فاعلية من بناء سجل جديد من الصفر، وسيقلل من اعتماد الحكومة على قاعدة بيانات الرقم القومي التي استخدمت خلال نظام بن علي. ويمكن للسلطات الانتخابية أيضاً أن تنظر في السبل التي تسمح للمواطنين بالتسجيل للتصويت خارج الفترة التي تسبق الانتخابات.

إنشاء هيئة دائمة مستقلة للانتخابات. تغلبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أو ISIE)، حديثة الإنشاء، على العديد من العقبات لخلق بيئة انتخابية شفافة ولتشجيع المشاركة الشعبية الواسعة في عملية انتخابية حرة ونزيهة. سيعمل إنشاء هيئة دائمة على زيادة وترسيخ هذه المكاسب للمضي قدماً، وسيؤدي إلى زيادة ثقة المواطن في الانتخابات المقبلة.

الناخبون يبحثون عن أسماءهم في سجل الناخبين في مركز الاقتراع في تونس.

مراجعة قواعد ولوائح الحملة الانتخابية. يجب النظر في مراجعة قواعد الحملة الانتخابية لإعطاء المرشحين وأحزابهم المزيد من الفرص للاتصال الناخبين. وستساعد اللوائح الواضحة حول إنفاق الحملة على ضمان أن تكون المنافسة أكثر عدلاً وأكثر شفافية في الانتخابات المقبلة.

زيادة إشراك المواطنين من خلال مراقبة محلية للانتخابات ورصد العملية السياسية. للبناء على هذه التجربة المستقلة الأولى والرصد وإعداد التقارير عن انتخابات ٢٣ أكتوبر، يجب أن تستمر مجموعات المجتمع المدني في إشراك المواطنين وتجنيد متطوعين لقيادة جهود مماثلة في المستقبل، ودمج الدروس المستفادة من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (NCA). ويجب أيضاً أن ينظروا في سبل رصد الجوانب الأخرى للعملية الانتقالية – بما في ذلك صياغة الدستور الجديد.

رصد وتعزيز مشاركة المرأة والشباب في الانتخابات المقبلة. يوصي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) أن تقوم السلطات الانتخابية بتتبع إقبال ومشاركة الناخبين في العمليات الانتخابية من قبل النساء والشباب، وجعل البيانات المجمعة متاحة للجمهور كأداة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تستخدم لزيادة مشاركة هذه الفئات المهمشة تقليدياً.

مراجعة النظام الانتخابي. يعد تحليل نتائج انتخابات ٢٣ أكتوبر، وتحديد ما إذا كان نظام التمثيل التناسبي للقوائم المغلقة الحالي هو أفضل بديل لتعزيز الشمولية في الانتخابات المقبلة، بما في ذلك ألاسلوب «التبادلي» لتناوب المرشحين من الرجال والنساء في قوائم المرشحين لزيادة مشاركة المرأة.

حيث أن الدول المجاورة تقود عمليات إلاصلاح السياسي الخاصة بهم، من المرجح أن تستمر تونس في كونها القدوة في التحولات الديمقراطية.

سيقوم التونسيون والمجتمع الدولي بمراقبة أعمال المجلس الوطني التأسيسي (NCA) وهي تقوم بإعداد الدستور الجديد وتستعد لاجراء انتخابات جديدة في غضون السنة المقبلة، بإلاضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية الجديدة لمعالجة ألازمة الاقتصادية في البلاد، عن كثب. وفي البيئة السياسية ألاكثر تنوعاً التي انبثقت عنها هذه الانتخابات، ستتطلب الديمقراطية المستدامة في تونس إدارة فاعلة وشفافة، والاحترام والتسامح بين مختلف وجهات النظر والمناهج في حل مشاكل البلاد.

مقدمة

في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، صوت التونسيون في الانتخابات التي حملت آثار عميقة على مستقبل بلادهم والمنطقة بشكل واسع النطاق. فبعد تسعة أشهر من الإطاحة بالزعيم الاستبدادي وفي دولة تتمتع بخبرة ديمقراطية قليلة، انتظر المواطنون لساعات في صفوف انتظار في مراكز الاقتراع لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستكلف بتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة وكتابة الدستور الجديد.

فقد منح إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) واعتماد إلاطار القانوني الذي شجع الشمولية والحياد واشراف المواطن على العملية الانتخابية التونسيين من ألاطياف السياسية المختلفة، الفرصة للمشاركة في الانتخابات الديمقراطية ألاولى في البلاد كناخبين ومرشحين ومراقبين للانتخابات من المواطنين ومسئولين عن الاقتراع.

خريطة توضح مواقع نشر مفوضي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI).

قاد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بعثة المراقبة الدولية للإشراف على البيئة قبل الانتخابات وإجراءات يوم الانتخابات. ومن ١٩ إلى ٢٥ أكتوبر، بعث المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ٤٧ مراقب معتمد يمثلون ١٥ دولة وإقليم. وقد شارك في قيادة الوفد: اليخاندرو توليدو، رئيس بيرو السابق؛ جورجي فرناندو كيروجا، رئيس بوليفيا السابق؛ جين هارمان، رئيس مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين وممثل الولايات المتحدة السابق عن ولاية كاليفورنيا؛ مروان معشر، نائب رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ووزير الشئون الخارجية السابق في الأردن؛ آنا جوميز، عضو البرلمان الأوروبي عن البرتغال؛ وليزلي كامبل، عضو كبير في المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد قام أعضاء الوفد بزيارة أكثر من ١٢٨ مركزاً من مراكز الاقتراع في ١٣ دائرة انتخابية في يوم الانتخابات. وتقع المناطق في ١٢ محافظة من محافظات البلاد الـ ٢٤. وقد شملت مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها ٢٥ مركزاً خاصاً تم إنشائه للسماح للناخبين غير المسجلين بإدلاء أصواتهم في يوم الانتخابات. وقد قام المعهد أيضاً بنشر اثنين من المراقبين على المدى الطويل في أواخر سبتمبر لمراقبة فترة الحملة الانتخابية وحسابات ما بعد الانتخابات. وقد أتمت بعثة المراقبة برامج المعهد الجارية لدعم تطوير المؤسسات الديمقراطية في تونس.

قوائم المرشحين ملحقة خارج مكتب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) في محافظة توزر.

وقد وصف وفد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) انتخابات الجمعية التأسيسية في تونس ٢٠١١ بأنها إنجازاً استثنائياً في دولة تخرج من عقود من الحكم الاستبدادي. على الرغم من التحديات التنظيمية واللوجستية لإجراء

الانتخابات في فترة زمنية محدودة، نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) في تنظيم اقتراعات التي استوفت إلى حد كبير رغبة المواطنين في عملية مفتوحة وشفافة. يلخص هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها البعثة، ويقدم التوصيات لتعزيز الممارسات الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية، وتحسين إجراء الانتخابات في المستقبل.

السياق السياسي

أصبح الزعيم التونسي السابق زين العابدين بن علي رئيساً في عام ١٩٨٧ بعد استقالة زعيم البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال ألاولى، الذي نصب نفسه «رئيساً مدى الحياة»، حبيب بورقيبة. عزز زين العابدين بن علي قبضته على السلطة عن طريق تمرير التعديل الدستوري الذي ألغى القيود على فترات الرئاسة، وتعزيز القوة المنتشرة لجهاز أمن الدولة في كل مكان في تونس. ندد حفنة من ألاحزاب المعارضة «الحقيقة» ونشطاء المجتمع المدني المستقلين بهذه التحركات في مواجهة تزايد المضايقات والقمع والسجن في بعض الحالات. وبزيادة صلابة النظام، بدا ألامر كما لو كان بن علي قد نجح في أن يكون «رئيساً مدى الحياة». وقد وصل الفساد إلى مستويات متوطنة، مع تربح الحلفاء المقربين للرئيس بن علي وأفراد العائلة المرتبطين بزوجته ليلى الطرابلسي، من خلال الوصول غير المقيد إلى كل قطاع إنتاجي تقريباً من اقتصاد البلاد.

لقد نتج دائماً عن الانتخابات التي تديرها وزارة الداخلية (MOI) انتصارات ساحقة لصالح بن علي وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD) الحاكم. وعلى الرغم من ألارقام الكبيرة التي تدل على إقبال الناخبين الصادرة عن الحكومة، كانت المشاركة الفعلية أقل من ذلك بكثير. فقد منعت القيود القانونية التعسفية مرشحي المعارضة من خوض الانتخابات ذات مصداقية، في حين أن قادة ألاحزاب «المعارضة الموالية» أيدت زين العابدين بن علي بانتظام. وفاز التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD) على الدوام بكل من المقاعد الانتخابية مباشرة في الجمعية الوطنية في تونس. وفاز بن بفترة رئاسية خامسة ظاهرياً بما يقرب من ٩٠ بالمائة من ألاصوات في الاقتراع الرئاسي لاكتوبر ٢٠٠٩، وهي الانتخابات التي تم انتقادها على نطاق واسع كونها مزورة من قبل نشطاء المعارضة التونسية. وقد تم منع مرشحي المعارضة من خوض الانتخابات لان النظام كان يقمع المعارضة الداخلية والتنظيم السياسي المستقل بشكل عنيف.

وكان الاعتقاد السائد أن العديد من المواطنين يمكنه تحمل هذا النظام السياسي المغلق في مقابل الفوائد الاقتصادية والاستقرار. ولكن بسبب ألازمة المالية العالمية التي جعلت من تقديم فوائد اقتصادية أمراً صعباً على النظام، اندلعت الاحتجاجات في أوائل عام ٢٠٠٨ في المنطقة الصناعية في مدينة قفصة ضد الفساد والمحسوبية في نظام بن علي. وعلى الرغم من قمعها، بدأ التوتر يغلي ببطء في أجزاء كثيرة من البلاد، ولاسيما في المناطق الحضرية، وهي المناطق الداخلية من البلاد التي أهملتها الحكومة طويلاً، وبين ألاعداد المتزايدة من الشباب العاطلين عن العمل.

بمبادرة من بائع الفاكهة الشاب الذب ضحى بنفسه، محمد بوعزيزي، في مدينة سيدي بوزيد في أواخر ديسمبر ٢٠١٠، تضخمت الاحتجاجات ضد الفساد والمحسوبية في نظام زين العابدين بن علي في يناير ٢٠١١. وبحركة قليلة التنسيق وبلا قيادة، استفادت حركة يقودها المواطنين سريعاً من وسائل إلاعلام الاجتماعية لنشر رسالتها وحشد الرأي العام ضد النظام، مما أطاح ببن علي في نهاية المطاف واستقالة حكومته في ١٤ يناير.

وفي الأشهر التالية، أخذ المواطنون في جميع أنحاء المنطقة الإلهام من تونس وأطلقوا الاحتجاجات الخاصة بهم ضد الطغاة كبار السن والحكومات التي لا تخضع للمساءلة. وفي تونس نفسها، استمرت عملية الانتقال السياسي بشكل متقطع. وأجبرت احتجاجات الشوارع المستمرة أول حكومتين انتقاليتين على الاستقالة، فقد ضموا شخصيات محتفظة بمنصبها من نظام بن علي وقادة كبار من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD) المنحل. وقد نجحت الحكومة الانتقالية الثالثة تحت قيادة رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي أخيراً في وضع تونس على مسار نحو انتخابات لتشكيل جمعية وطنية تأسيسية بتفويض رسمي لمراجعة دستور البلاد.

تحملت الهيئات الحاكمة الانتقالية التي تمتلك تمثيل واسع النطاق وصلاحيات رقابية مسئولية القرارات ألاساسية حول العملية الانتخابية. صاغت اللجنة العليا لتحقيق أهداف الثورة وإلاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي («اللجنة العليا»)، التي يقودها أحد العلماء القانونيين ألاكثر احتراماً في البلاد، عياض بن عاشور، قانون انتخابي جديد في أبريل على أساس نظام التمثيل النسبي للقوائم المغلقة، المصممة لتشجيع التعددية والشمولية. وتجدر إلاشارة على وجه الخصوص إلى شرطين ضمن القانون: متطلب تكافؤ بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ في قوائم المرشحين والقائمة السوداء التي تحظر بعض أعضاء الحزب الحاكم السابق من المشاركة.

واعتمد أيضاً مشروع قانون لانشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)، وهو معلماً بارزاً للدولة التي كانت الانتخابات الماضية يتم تنظيمها وإلاشراف عليها على وجه حصري من قبل وزارة الداخلية. وقد كان واضحاً منذ البداية أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) ستواجه معركة شاقة في استكمال الاستعدادات الفنية للانتخابات في غضون إطار زمني محدود – وقد كان من المقرر عقد الانتخابات في يوليو – وايصال المعلومات إلى المواطنين، خصوصاً أن الانتخابات هي التجربة ألاولى للتصويت بالنسبة للعديد من التونسيين.

وعلى الرغم من أن الحكومة الانتقالية تبذل محاولات لاشراك قطاعات واسعة من المجتمع في عملية التحول السياسي، واصل التونسيين التعبير عن مشاعر التهميش وانعدام الثقة المنتشرة بين النخب السياسية، بما في ذلك العديد من الذين شاركوا في الانتفاضة ضد نظام بن علي. وعلى الرغم من الحريات المدنية في البلاد المكتشفة حديثاً والحريات السياسية، كشفت بحوث مجموعة التركيز التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) أن المواطنين كانوا متشككين في الطبقة السياسية التي ينظر إليها على أنها بعيدة وغير قادرة على معالجة قضايا البلاد الملحة. وبالنظر إلى الانتخابات التي أصبحت قريبة، وجد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) مستويات منخفضة بشكل عام في وعي المواطن بالجوانب الرئيسية لعملية الانتخابات، والقلق إزاء العدد الكبير من ألاحزاب والمرشحين المستقلين الذين يخططون لخوض منافسة الانتخابات. وفي الوقت نفسه، أكد العديد من المشاركين على اعتقادهم بأن الانتخابات ستكون ناجحة إذا كان الناخبين أحرار في إلادلاء بأصواتهم من دون تأثير خارجي، واذا ما تم الحفاظ على سرية الاقتراع، واذا تم إجراء عد ألاصوات وفرز النتائج في ظل ظروف تتمتع بالشفافية. وقد نظم مجموعات من المواطنين العديد من ألانشطة لتثقيف الناخبين لمعالجة الثغرات الموجودة في تغطية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)، واعداد خطط لتجنيد ونشر آلاف من المراقبين المحليين للانتخابات في جميع أنحاء البلاد يوم الانتخابات.

تسلسل ألاحداث الزمنية الانتخابية

- ١٤ يناير ٢٠١١: سقوط نظام بن علي
- ١٨ فبراير: إنشاء الهيئة العليا
- ٢٩ مارس: تتوسع الهيئة العليا لتصل إلى ١٥٩ عضو، بما في ذلك ألاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني
- ٧ أبريل: إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)
- ١١ أبريل: تتبنى الهيئة العليا القانون الانتخابي
- ٨ يونيو: تأجيل الانتخابات إلى ٢٣ أكتوبر
- ١١ يوليو: يبدأ تسجيل الناخبين
- ١٤ أغسطس: ينتهي تسجيل الناخبين (ممتد)
- ١٥ سبتمبر: وقع احدى عشر حزب سياسي قيادي، باستثناء المؤتمر من أجل الجمهورية، على التزام بالمبادئ والسلوكيات ألاساسية، بما يشمل فترة سماح تبلغ عام واحد للجمعية التأسيسية
- ١ أكتوبر: تبدأ فترة الحملة
- ٢٢ أكتوبر: تنتهي فترة الحملة
- ٢٣ أكتوبر: يوم الانتخابات
- ١٤ نوفمبر: إعلان النتائج النهائية

وبعد جدل سياسي ساخن في مايو حول الجدول الزمني للانتخابات، فازت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) في طلبها للحصول على مزيد من الوقت للاستعداد للانتخابات ونجحت في الحصول على موافقة على تاريخ الانتخابات في ٢٣ أكتوبر. وبدا أن معدلات إلاقبال المنخفضة لتسجيل الناخبين، التي بدأت في يوليو، مرتبطة بالتحديات اللوجستية الخاصة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) وصعوبة تثقيف المواطنين فيما يتعلق بالعملية. وفقاً لبحوث مجموعة التركيز التي أجراها المعهد

الديمقراطي الوطني (NDI) في أغسطس، بنى العديد من المواطنين قرارهم حول التسجيل على ما إذا كانوا يرون أنه يتم إجراء الاستعدادات للانتخابات بطريقة عادلة وشفافة أو لا. و على الرغم من أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) مددت فترة التسجيل، قام ما يزيد قليلاً عن نصف الناخبين المؤهلين بالتسجيل مع انتهاء فترة التسجيل في منتصف أغسطس. ولدعم التزامها بتعزيز الشمولية وتقليل الحواجز أمام المشاركة، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) أنها ستستخدم قاعدة بيانات الدولية الخاصة ببطاقة الرقم القومي التي تسمح للمواطنين غير مسجلين بالتصويت في يوم الانتخابات.

وافقت السلطات التونسية على تسجيل ١١٦ حزب سياسي بحلول موعد الانتخابات. وقام ما يقرب من ٨٠ حزباً، بالإضافة إلى المستقلين، بتقديم قوائم المرشحين في الدوائر في أنحاء البلاد. وتراوحت ألاحزاب المشاركة، بما في ذلك تلك التي كانت موجودة في نظام بن علي، فضلاً عن المجموعات التي تأسست بعد الثورة، من شخص واحد مجهز في بعض المدن إلى ألاحزاب ذوي النطاق الوطني الذين يجرون حملات مهنية. وقد نجحت خمسة أحزاب فقط في تقديم قوائم المرشحين في كل دائرة انتخابية.

فرضت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) حملة صارمة ولوائح إعلامية على ألاحزاب السياسية في محاولة لمعادلة الملعب الانتخابي خلال مرحة ما قبل الانتخابات وفترات الحملة وتحقيق بعض التوازن في بيئة حيث يوجد عدد قليل من ألاحزاب التي تتمتع بموارد أكبر بكثير من غيرها. ومن المفارقات، ساهمت هذه القواعد في فترة الحملة التي تم السيطرة عليها بشكل استثنائي. انتهكت عدة أحزاب سياسية حظر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) بخصوص الدعاية السياسية خلال فترات ما قبل وما بعد الحملة، ولكن لم يعاقبوا. وشكا بعض ألاحزاب من أن تمويل الحملة المقيد واللوائح إلاعلامية قيدت قدرتهم على القيام بحملات انتخابية فاعلة، في حين أن آخرين لجئوا إلى شراء ألاصوات وغيرها من الانتهاكات من جانب منافسيهم. وقد كان للمواطنين، غير مدركين لألاحزاب إلى حد كبير ومشككين بدورهم في العملية الانتقالية، عدد قليل من الفرص للتعرف على المتسابقين والتمييز بين عدد كبير من الخيارات في يوم الانتخابات.

النتائج والملاحظات

إدارة يوم الانتخابات

أثناء الوقوف في صفوف الانتظار في تونس، تتفقد النساء الإجراءات التفصيلية المصورة.

وعلق مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بشكل موحد على الدرجة العالية من الاحتراف والتفاني الذي أبداه مسئولي وموظفي مراكز الاقتراع، والذين شاركوا جميعاً تقريباً في الانتخابات للمرة الأولى. وحيث أنهم مدربون على المستوى الإقليمي مع رقابة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)، اتبع الرؤساء والعاملين في مراكز الاقتراع بشكل عام القواعد والإجراءات التي أنشئت حديثاً وحافظوا على بيئات هادئة ومنتظمة في المراكز. ولاحظ المراقبون أن مسئولي الاقتراع كان لديهم مواد تصويت كافية وأقاموا المراكز بشكل صحيح. فتحت مسئولو مراكز الاقتراع في الوقت المحدد في كل مركز من مراكز الاقتراع التي قام المراقبين بزيارته.

وبدء التصويت ببطء، ولاسيما في وقت مبكر من اليوم، حيث سعى المسئولون بجد لمتابعة الإجراءات بطريقة دقيقة وكاملة، وتنفيذ عمليات جديدة، مثل تحبير أصابع الناخبين. وأدت هذه الدقة في التفاصيل إلى وجود صفوف انتظار طويلة للغاية في بعض المراكز وإلاحباط بين الناخبين المتضررين، بالرغم من أن مسئولي مراكز الاقتراع وأفراد الجيش المكلفين بحراسة المراكز حافظوا على النظام في هذه الحالات. ورحب الضباط المسئولين بالمراقبين الدوليين والمحليين، فضلاً عن مراقبي اقتراع الأحزاب السياسية، في مراكزهم وقاموا في كثير من الأحيان بتوضيح قراراتهم. وكمثال على ذلك، عندما كان يقوم أحد الناخبين الأميين بالاحتجاج بعد حرمانه من المساعدة في مركز للاقتراع في تونس، يقوم الضابط المسئول عن الاقتراع بتوضيح الموقف للمراقبين ويقوم بالرجوع إلى دليل إجراءات الاقتراع الرسمية لدعم قراره.

مشاركة واقبال الناخبين

أحد النتائج المشتركة بين جميع فرق مراقبي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) هي حماس الناخبين للمشاركة والإدلاء بأصواتهم. وعلى الرغم من صفوف الانتظار الطويلة من أجل التصويت في بعض المناطق، مثل تونس الكبرى والمدن الساحلية المكتظة بالسكان، كان هناك القليل من التوتر، وحتى في مراكز الاقتراع حيث تجاوزت ساعات الانتظار الست ساعات. وأعرب العديد من الناخبين عن اعتزازهم للمراقبين، مدركين الأهمية التاريخية والرمزية لهذه الانتخابات الأولى في العملية الانتقالية وكون تجربة تونس أصبحت مصدر إلهام للآخرين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد بالغت التقارير الأولية للصحافة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) في تقدير إقبال الناخبين، والذي تم تحديده في نهاية المطاف على أنه ٥٢ بالمائة من الناخبين المؤهلين (٨٦ بالمائة من الناخبين المسجلين، و١٦ بالمائة من الناخبين غير

المسجلين)[1]. وعلى الرغم من أنه من المستحيل مقارنة هذه النسبة بنسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات السابقة – نظراً لعدم دقة معدلات الإقبال على التصويت الصادرة عن الانتخابات السابقة من قبل وزارة الداخلية تحت نظام بن علي – فمما لا يدع مجالاً للشك، قام عدد أكبر من التونسيين بالتصويت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (NCA) ٢٠١١ أكثر من أي عدد قام بالتصويت في أي وقت مضى.

يصطف الناخبين في يوم الانتخابات وسط البلد في تونس.

ومع ذلك، فبالمقارنة مع الانتخابات التي تنعقد في مرحلة انتقالية في بلدان أخرى في آسيا، وجنوب وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، كان إلاقبال على الانتخابات في تونس ضعيفاً بشكل ملحوظ.[2] ظهرت مخاوف بشأن حماس التونسيين للمشاركة في العملية السياسية لأول مرة في يوليو ٢٠١١ عندما كان إلاقبال على تسجيل الناخبين أقل بكثير من المتوقع. وقد أكدت بحوث مجموعة التركيز الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) على هذا الاتجاه في أغسطس ٢٠١١، مع مشاركين يعربون عن مزيد من القلق إزاء القضايا ألامنية والاقتصادية، ولديهم ثقة أقل في قدرة القادة السياسيين على المساهمة في تحسين حياة الشعوب اليومية.

أحد مسئولي مراكز الاقتراع في مركز اقتراع خاص في قرطاج يوضح اقتراع يضم ٧٦ قائمة للمرشحين.

في مراكز الاقتراع في أنحاء البلاد، وجد المراقبون أن الناخبين يخلطون في كثير من ألاحيان بين إلاجراءات والاقتراع نفسه، والذي كان من الصعب توضيح اختلافهم في بعض المناطق والذي وصل عددهم إلى ٩٥ قائمة من قوائم المرشحين.[3] وقد كان من الصعب على بعض الناخبين العثور على اختيارهم في الاقتراع، خاصة أنه تم طباعة بطاقات الاقتراع بألاسود وألابيض بدلاً من استخدام ألاوان (كما سبق عرضه على شاشة التلفزيون الوطني). قد يكون من الصعب التفريق بين رموز ألاحزاب وقد أدى التخطيط متعدد ألاعمدة للاقتراع في بعض الحالات إلى جعل الناخبين يضعون العلامات على المربع الخطأ دون قصد. وقد قام مسئولو الاقتراع بتوضيح إجراءات التصويت للناخبين غير المتأكدين بصبر، ولكن رفض عمال الاقتراع تقديم المساعدة المباشرة للناخبين بشكل موحد. وفي معظم الحالات، تمكن الناخبين الحائرين من إلادلاء بأصواتهم.

تأثر الناخبين من كبار السن، والمعوقين وألاميين بشكل خاص من صناديق الاقتراع المحيرة وإلاجراءات الجديدة. في حين تم منح الناخبين المعاقين مساعدة استثنائية للوصول إلى مراكز الاقتراع والتصويت، وكن إجراءات التصويت الرسمية حرمت الناخبين ألاميين من الحصول على المساعدة.

١ تم إعداد تقارير بهذه المعدلات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) في فرز ألاصوات الفوري بعد الانتخابات. وفي وقت النشر، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) بتأكيد إلاحصائيات المحدثة لتعكس تقديرات عدد السكان والتقديرات الانتخابية الجديدة.

٢ نسبة إقبال الناخبين المؤهلين: ٩٥ بالمائة في شيلي (١٩٨٩)، ٧٧ بالمائة في أسبانيا (١٩٧٧)، ٩٢ بالمائة في البرتغال (١٩٧٥)، ٩٠ بالمائة في الفلبين (١٩٨٧)، ٨٤ بالمائة في بلغاريا (١٩٩١)، ٧٨ بالمائة في أوكرانيا (٢٠٠٤)، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)، في ديسمبر ٢٠١١، http://www.idea.int/vt/

٣تضمن الاقتراع في أريانة ٩٥ قائمة للمرشحين أكثر من أي دائرة أخرى.

مركز اقتراع خاص للناخبين غير المسجلين.

لخيبة أملها بسبب العدد ألاقل من المتوقع من الناخبين الذين قاموا بالتسجيل، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) أن عملية تسجيل الناخبين كانت «سلبية»، حيث سيتم تسجيل جميع التونسيين حاملين بطاقات الرقم القومي تلقائياً وتحديد مراكز الاقتراع لهم. وفي يوم الانتخابات، يمكن للناخبين إرسال رسالة نصية قصيرة (SMS) إلى خدمة الرعاية التابعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) للحصول على رسالة تحتوي على تفاصيل مركز الاقتراع الخاص بالراسل. ويمكن لأي ناخب الذين لم يكن لديه أحد مراكز الاقتراع مخصص له أن يقوم بالتسجيل والتصويت في المركز الخاص في منطقته. وقد تلقى نظام الرسائل النصية القصيرة (SMS) عدد هائل من الرسائل في وقت مبكر من اليوم، وتوقف عن العمل، مما أدى إلى تدفق الناخبين إلى المراكز الخاصة مؤدياً إلى حدوث فوضى وصفوف انتظار طويلة، لاسيما في تونس الكبرى والمناطق الساحلية التي يسكنها عدد كبير من السكان. ومع ذلك، ففي معظم أنحاء البلاد كان تسجيل الناخبين والتصويت في المراكز الخاصة يتم بشكل منظم وهادئ.

وعلم أعضاء الوفد من الروايات المتناقلة – وفي حالة واحدة علموا من مسئول في أحد المراكز الخاصة مباشرة – أن المواطنين الذين استلموا بطاقات هوية وطنية جديدة في ألاشهر القليلة السابقة لم يتم إدراجهم في سجل الوطني للناخبين. وقد أثرت هذه الاستثناءات على الناخبين ألاصغر سناً على ألارجح، فضلاً عن أولئك حملة بطاقات الرقم القومي التي تم استبدالها بعد قيام قوات ألامن بمصادرتها في الاحتجاجات أثناء الثورة، على الرغم من أن مدى تأثير ذلك على الناخبين المحتملين غير واضح.

مشاركة النساء والشباب

وأفاد مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) أنه في بعض ألاوقات شكل النساء والشباب غالبية الناخبين في مراكز الاقتراع، لاسيما في وقت لاحق من يوم الانتخابات. ووفقاً لدليل إجراءات التصويت الرسمية، يمكن لمسئولي مراكز الاقتراع اللجوء إلى الفصل بين الناخبين المصطفين في صفوف خاصة بالرجال وأخرى للنساء؛ وما يقرب من نصف عدد المراكز التي قام المراقبين بزيارتها قاموا بهذا الإجراء. ولاحظ المراقبون أيضاً أن أعلى نسبة حضور للنساء والشباب كانت في مراكز الاقتراع الخاصة للناخبين غير المسجلين في إشارة محتملة على أن الناخبين من النساء والشباب كانوا قليلي الإقبال على التسجيل. في حين أن التقارير الواردة من مراقبي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) تشير إلى أعداداً كبيرة من الناخبين النساء والشباب، ولكن لم يتم إصدار أرقام مفصلة عن هذه المجموعات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE).

يتطلب «النظام التبادلي» أن يقوم كلاً من ألاحزاب السياسية وقوائم المرشحين المستقلين بالتناوب بين الرجال والنساء، وهذا يعني أن يكون ٥٠ بالمائة من المرشحين في الانتخابات من النساء. وفي الممارسة العملية، قامت ألاحزاب بتعيين الرجال على رأس جميع القوائم ما عدا ٧ بالمائة من القوائم، وفازت غالبية القوائم بمقعد واحد فقط لكل دائرة. وعلى وجه الخصوص، اقترب القطب الديمقراطي الحداثي (PDM)، وهو ائتلاف من ألاحزاب اليسارية، ترشيح النساء على رأس ٥٠ بالمائة من قوائمه. وفي النهاية، ضمنت ٥٨ امرأة وجود مقاعد لهن في الجمعية الوطنية التأسيسية (NCA)، وهو ما يمثل ٢٧ بالمائة من ٢١٧ نائب.[٤] وكان (٣٩)

٤ الموقع إلالكتروني الرسمي للجمعية الوطنية التأسيسية، فبراير ٢٠١٢، http://www.anc.tn/

امرأة من هذه الغالبية الساحقة من هؤلاء الممثلين من النساء أعضاء لحزب النهضة، حيث فاز الحزب بالعديد من المقاعد في كل دائرة في تونس، وبالتالي ضمان فوز النساء بمقاعد في المركز الثاني وفي بعض الحالات المركز الرابع. ولم تضمن معظم القوائم ألاخرى إلا مقعداً واحداً لكل دائرة. سيحتاج التونسيون إلى تحديد ما إذا كان النظام التجريبي لِلاحزاب المتكافئ بين الجنسين هو أنجع الوسائل لزيادة تمثيل المرأة في ألاحزاب السياسية والمكتب المنتخب في المستقبل.

الناخبين في سوسة.

المراقبة المحلية والدولية على الانتخابات

لأول مرة في تاريخ تونس، أصبحت منظمات المجتمع المدني قادرة على نشر مراقبين للانتخابات في جميع أنحاء البلاد، وإضافة مستوى من المصداقية والشفافية للعملية الانتخابية. ساعد آلالاف من المواطنين المراقبين للانتخابات – قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) باعتماد أكثر من ١٣٠٠٠ مراقب غير حزبي[٥] – في تأسيس سابقة هي ألاولى من نوعها حيث يقوم المواطن بقيادة إلاشراف على العملية الانتقالية السياسية في تونس، بينما ساهم ذلك في بناء ثقة العامة في العملية الانتخابية. لاحظ مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وجود واسع النطاق للمراقبين المحليين ومراقبي يمثلون ألاحزاب، والكثير منهم كان من النساء، في كل مركز من مراكز الاقتراع قاموا بزيارته. وقد قام عدد من المجموعات التونسية بتدريب وبعث مراقبين في يوم الانتخابات، بما في شركاء المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في شبكة أوفيا: آي واتش iWatch، شباب بلا حدود (أو JSF) ومركز المواطنة والديمقراطية (أو CECIDE) بإلاضافة إلى مرصد الشاهد، ورابطة مكافحة الفساد. وقد تم تمثيل حزب النهضة، الحزب الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي (NCA)، من مراقبي الانتخابات في كل مركز من مراكز الاقتراع تقريباً التي قام مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بزيارته. وقامت ألاحزاب لاخرى أيضاً بإرسال مراقبين للناخبين، بما في ذلك حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CRP)، حزب التكتل، الحزب الديمقراطي التقدمي (PDP)، حزب آفاق تونس، ولكن ليس إلى حد يقرب إلى ما فعله حزب النهضة.

وفي سابقة أخرى، رحبت تونس بجميع المراقبين الدوليين على الانتخابات الذين أعربوا عن اهتمامهم بمراقبة الانتخابات. وتم اعتماد ثلاثة وعشرين منظمة غير حكومية ومنظمات حكومية دولية لتوزيع المراقبين في جميع أنحاء البلاد، وقد تم الترحيب بهم جميعاً من قبل السلطات الانتقالية التونسية، ومسئولين الاقتراع والناخبين أنفسهم.

٥ قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) باعتماد ١٣.٤٢٢ من المراقبين المحليين و٦٦١ من المراقبين الدوليين. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)، ديسمبر ٢٠١١، http://isie.tn/.

عد الأصوات وفرز النتائج

في بعض الدوائر، تضخمت صناديق الاقتراع حيث تخطى إلاقبال بين الناخبين المسجلين نسبة ٩٠ بالمائة.

وكان من المقرر إغلاق صناديق الاقتراع في الساعة ٧ مساء، على الرغم من أن عدداً من المراكز ظلت مفتوحة بعد ذلك لاستيعاب الناخبين الذين كانوا لازالوا ينتظرون في صفوف انتظار في وقت إلاغلاق. وبشكل عام، أفاد مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) أن فرز ألاصوات وتبويبها كان بطيئاً للغاية، ويرجع ذلك في معظمه إلى اجتهاد مسئولي الاقتراع في إتباع إلاجراءات. أبدى المسئولون عزمهم على انجاز كل خطوات العملية بشكل تام، وقاموا أحياناً بإعادة إحصاء كل صندوق من صناديق الاقتراع إذا كان هناك صوت أو صوتين خارج إجمالي عدد التوقيعات في سجل الناخبين. وبقي بعض مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في مراكز الاقتراع لمدة تصل إلى ١٠ ساعات بعد إغلاق الساعة ٧ مساءاً وذلك ليشهدوا عملية الفرز كاملة. ولاحظ مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) الذين زاروا مراكز التجميع في ألايام التالية ليوم الانتخابات وصول غير متناسق للمراقبين، على المستويين الدولي والمحلي.

مخالفات الحملة

وفي حين أن مفوضي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) لم يشهدوا أية قضايا حاسمة على نطاق واسع في يوم الانتخابات، لم يقوم المراقبين بإلابلاغ عن بعض حالات الانتهاكات الانتخابية، والتي تشمل في المقام ألاول الحملات غير القانونية. فبموجب القانون، كان يجب وقف جميع الحملات قبل ٢٤ ساعة من الاقتراع، ولكن بعض ألاحزاب واصلت حملاتها علناً في يوم الانتخابات. فعلى سبيل المثال، أفاد المراقبون في منوبة أن ممثلي أحد ألاحزاب كان يناقش برامج الحزب مع الناخبين المنتظرين في صفوف، ولاحظوا ملصقات الحزب موضوعة على السيارات المتوقفة بالقرب من مداخل مراكز الاقتراع. وشاهد المراقبون في أريانة وقفصة وجندوبة أيضاً ملصقات حملة ومواد أخرى على مقربة من مراكز الاقتراع.

مركز اقتراع في سيدي بوزيد في وسط تونس.

المحصلة الانتخابية

شكلت نتائج الانتخابات – التي تضم ٢٧ حزب، وقائمة مستقلة وقائمة ائتلاف فقط فازوا بمقاعد في المجلس الوطني التأسيسي (NCA)، ناقوس إنذار للأحزاب الصغيرة، التي لم تبلي بلاءاً حسناً في هذه الانتخابات الانتقالية ألاولى. تم إلادلاء بأكثر من مليون صوت للأحزاب أو القوائم التي فشلت في الفوز بأي مقاعد؛ بإجمالي يبلغ ٦٨ بالمائة فقط من ألاصوات للقوائم أسفرت عن التمثيل في المجلس الوطني التأسيسي (NCA).[٦] وقد فاز أعلى خمس أحزاب بـ ٨١ بالمائة من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي (NCA)، والتي من المرجح أن تؤدي إلى مزيد من التضامن السياسي وبناء التحالفات في الانتخابات اللاحقة، وخيارات أوضح للناخبين.

توزيع المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي في تونس[٧]			
الحزب / القائمة	نسبة التصويت	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
النهضة	٪٣٧.٠٤	٨٩	٪٤١.٠١
المؤتمر من أجل الجمهورية (CRP)	٪٨.٧١	٢٩	٪١٣.٣٦
العريضة الشعبية للحرية	٪٦.٧٤	٢٦	٪١١.٩٨
التكتل (التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)	٪٧.٠٣	٢٠	٪٩.٢٢
الحزب الديمقراطي التقدمي (PDP)	٪٣.٩٤	١٦	٪٧.٣٧
المبادرة	٪٣.١٩	٥	٪٢.٣١
القطب الديمقراطي الحداثي (/ PDM القطب)	٪٢.٧٩	٥	٪٢.٣١
آفاق تونس	٪١.٨٩	٤	٪١.٨٤
حزب العمال الشيوعي التونسي (البديل الثوري)	٪١.٥٧	٣	٪١.٣٨
أخرى	٪٢٧.١٠	٢٠	٪٩.٢٢
إلاجمالي	٪١٠٠	٢١٧	٪١٠٠

وعلى الرغم من عدم فوز أي حزب بأغلبية المقاعد، ظهرت النهضة كأقوى قوة سياسية في البلاد، حيث فازت بعدد أصوات أكبر من ألاحزاب الثمانية ألاخرى مجتمعة وحصل على عدد وافر من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي (NCA). وقد فاز الحزب بمقعدين على ألاقل في كل دائرة تونسية وضمنت ما يقرب من خمس أضعاف التصويت الشعبي للمركز الثاني لمؤتمر من أجل الجمهورية (CRP). وعلى الرغم من أن حزب النهضة استفاد إلى حد ما من هويته إلاسلامية، كما يدين الحزب بمكاسبه لابتعاده عن نظام الرئيس بن علي، الذي قدم للحزب طريقة جذب فريدة لكثير من الناخبين الذين يتوقون للابتعاد بالكامل عن الماضي. وبإلاضافة إلى ذلك، أجرى الحزب حملة منظمة تنظيماً جيداً للغاية ركزت على الاتصال المباشر بالناخبين في جميع أنحاء البلاد، وهو إلانجاز الذي لم يجاريه أي من ألاحزاب العلمانية.

٦ تونس مباشر، ديسمبر ٢٠١١، http://www.tunisia-live.net/2011/11/14/tunisian-election-final-results-tables/

٧ يتم تقريب النسب المئوية إلى أقرب واحد بالمائة. وفي بعض الحالات، يتم تقريب النسب المئوية للمقاعد من أجل الوصول إلى إجمالي يبلغ ١٠٠٪.

قائمة مرشح النهضة في دائرة تونس ٢.

وربما ألاهم من معنى انتصار الحزب لتونس، هو أن انتصار النهضة يمكن أن يمهد الطريق لمشاركة الجماعات الإسلامية ألاخرى في الساحة السياسية في جميع أنحاء المنطقة، كما حدث بالفعل إلى حد ما في نتائج الانتخابات في المغرب ومصر. وتعد الفرصة سانحة أمام حزب النهضة – وهو حزب سياسي تم نفي زعيمه على مدى عقود، وخضع أعضاءه لسنوات من السجن والمضايقة وسوء المعاملة من قبل أجهزة أمن الدولة – ليثبت للتونسيين والمجتمع الدولي الدور الإيجابي الذي يمكن لألاحزاب الإسلامية المعتدلة أن تقوم به في النظم الديمقراطية للحكم.

مع نجاح حزب النهضة والذي جاء مخيباً لامال لبعض ألاحزاب ألاكثر علمانية في تونس، الذي حاول الكثير منها في تشكيل ائتلاف واسع للتنافس في الانتخابات ولكن فشل خلال فترة ما قبل الانتخابات. وأشارت استطلاعات ما قبل الانتخابات أن الحزب الديمقراطي التقدمي (PDP) سيكون أقوى منافس محتمل لحزب النهضة، ويليه حزب التكتل. وفي الواقع، هزت النتيجة الباهتة للحزب الديمقراطي التقدمي (PDP) بالفوز بالمركز الخامس، لفوزه بأقل من ٤ بالمائة من ألاصوات، الحزب. وفي حالة مماثلة، كان أداء حزب القطب الديمقراطي الحداثي (PDM) العلماني أقل من التوقعات أيضاً بفوزه بأقل من ٣ بالمائة من ألاصوات. وبدلاً من أن يقود الحزب الديمقراطي التقدمي (PDP) ألاحزاب اليسارية كما هو متوقع، ارتفع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CRP) وحزب التكتل إلى المركز الثاني والرابع على التوالي، واضعاً إياهم لتشكيل ائتلاف ثلاثي لألاغلبية مع حزب النهضة. ومن المرجح أن التزام حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CRP) وحزب التكتل فيما يتعلق بالامتناع عن مهاجمة حزب النهضة علناً قد خدم لصالحهم، كما فعلت الجهود الشعبية الرامية إلى إشراك الناخبين وجهاً لوجه، ولاسيما خارج تونس. ومن المرجح أن يقوم قرار حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CRP) وحزب التكتل بالدخول في ائتلاف مع حزب النهضة بعرقلة قدرة اليسار على الالتئام ككتلة سياسية.

بلدة سيدي بوزيد في وسط تونس.

في حين أنه تم التكهن بفوز حزب النهضة على نطاق واسع، فاجأ حزب العريضة الشعبية – وهو ائتلاف من التونسيين المستقلين – المجتمع الدولي بفوزه بالمركز الثالث. ربما قد تجاهل شعبية حزب العريضة الشعبية لان الدعم ألاقوى لها جاء من في المناطق الريفية المهمشة في تونس. وانتقدت مجموعة واسعة من الجهات السياسية الفاعلة بشدة المجموعة بعد إصدار النتائج؛ أدارت الهجمات ضد حزب العريضة الشعبية سلسلة من التهم تتعلق بارتباط مرشحي الحزب بعناصر من التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD) على مزاعم بأن لهم صلات بحزب النهضة. أبطلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) عدة قوائم لحزب العريضة الشعبية في أعقاب الانتخابات، منوه عن تمويل الحملات الانتخابية والانتهاكات الإعلامية، وفي حالة واحدة، من أجل تقيم مرشح من القائمة السوداء. وقد أدى هذا إلى إلغاء تسعة مقاعد في الجمعية التأسيسية لحزب العريضة الشعبية. أثار قرار الهيئة

العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) أعمال شغب عنيفة في سيدي بوزيد، حيث حصل حزب العريضة الشعبية على أقوى دعم، وفاز بثلاثة مقاعد. وخلال عملية الطعون، ألغت المحكمة الإدارية الحكم وأعادت سبعة مقاعد لحزب العريضة، ولكن ألاعضاء آلاخرين في المجلس الوطني التأسيسي (NCA) رفضوا تشكيل ائتلاف مع حزب العريضة الشعبية. أوضح نجاح المجموعة غير المتوقع وردود الفعل تجاه انتصاره مثالً حول تحديات التحيز إلاقليمي الدائم بين السكان المتعلمين في المناطق الحضرية في تونس والمواطنين في المناطق الداخلية الريفية الفقيرة من البلاد.

التوصيات

اتسمت انتخابات الجمعية التأسيسية في تونس بكونها خطوة هامة في طريق انتقال البلاد نحو شكل أكثر ديمقراطية وتمثيلياً للحكومة. ورأى العديد من التونسيين أن حق التصويت هو مساهمة حيوية في العملية الديمقراطية الناشئة. وستساعد الدروس المستفادة من هذه الانتخابات ألاولى في تعزيز العمليات الانتخابية والسياسية التي تمضي قدماً من خلال إعداد المجلس الوطني التأسيسي (NCA) للدستور الجديد والاستعداد للانتخابات المقبلة. ومن منطلق هذه الروح، يقدم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) التوصيات التالية:

قائمة مرشح النهضة في دائرة تونس ٢.

توسيع تثقيف الناخبين. أدت الفترة الزمنية القصيرة قبل الانتخابات، بجانب عدم خبرة العديد من التونسيين في التصويت، إلى وجود ثغرات واسعة النطاق في الوعي العام فيما يتعلق بالمخاطر السياسية والخطوات الفنية المحيطة بتسجيل الناخبين واجراءات يوم الانتخابات. وقد أظهرت ثلاثة جولات من مجموعات التركيز التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) على مدار ٢٠١١ أن المواطنين يفتقرون إلى المعلومات الدقيقة عن الانتخابات، ولاسيما في المناطق الداخلية البعيدة عن الساحل الذي يحتوي على عدد أكبر من السكان. وقد نجحت المبادرات التي تقودها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) والعديد من منظمات المجتمع المدني في تثقيف آلالاف من الناخبين بمعلومات حول الانتخابات لكنها لم تصل إلى نسبة كبيرة من الناخبين. بوجود وقت أطول للتحضير للانتخابات، ستساهم جهود السلطات لتمويل ودعم حملات قوية لتوعية الناخبين إلى حد كبير في تواجد ناخبين أكثر استنارة. وفي حين أن لجنة الانتخابات تتحمل المسئولية ألاساسية الخاصة بتثقيف الناخبين، تتمتع منظمات المجتمع المدني وألاحزاب السياسية أيضاً بدور تلعبه في زيادة الوعي بجميع جوانب العملية الانتخابية.

توسيع وتحديث سجل الناخبين الحالي. أثرت الصعوبات التي تنطوي عليها عملية تسجيل الناخبين على إلاقبال وأدت إلى وجود تعقيدات في يوم الانتخابات. ولتجنب حدوث مشاكل مماثلة في المستقبل، يجب على السلطات العمل على الحفاظ على قوائم الناخبين محدثة ودقيقة حتى تاريخه قدر إلامكان قبل يوم الانتخابات. ويجب أن يتم تضمين المواطنين غير مسجلين مسبقاً والذين أدلوا بأصواتهم في مراكز خاصة يوم ٢٣ أكتوبر تلقائياً في سجل الناخبين الحالي. وسيكون توسيع وتحديث السجل بناءاً على البيانات المستخرجة من هذه الانتخابات أكثر فاعلية من بناء تسجيل جديد من الصفر للانتخابات المقبلة، وسيعمل أيضاً على خفض اعتماد الحكومة على قاعدة بيانات الرقم القومي التي استخدمت خلال نظام بن علي. ويجوز للسلطات الانتخابية أيضاً أن تنظر في السبل التي يمكن للمواطنين تسجيل أصواتهم خارج الفترة التي تسبق الانتخابات.

إنشاء هيئة دائمة مستقلة للانتخابات. تغلبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) على العديد من العقبات لإنشاء بيئة انتخابية شفافة ولتشجيع المشاركة الشعبية الواسعة في عملية انتخابية حرة ونزيهة. حازت هذه الخطوة الرمزية إلى الأمام على

ثقة اللاعبين السياسيين الرئيسين في البلاد. وعلى الرغم من أنه تم إلاعداد لحل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) بعد الانتخابات، فسيساعد إنشاء هيئة دائمة على زيادة ترسيخ هذه المكاسب للمضي قدماً. ومن المرجح أن ينظر المواطنين إلى لجنة دائمة مستقلة على أنها نزيهة وذات مصداقية أكثر من هيئة حكومية. ويمكن لهذه اللجنة أيضاً أن تركز على توعية الناخب على المدى الطويل واجراء برامج تعليمية لإعداد ناخبين أكثر وعياً ونشاطاً وستكون في موقف قوي لضمان شمول إجراءات فاعلة في التشريعات الانتخابية في المستقبل أكثر من تلك المتبعة في انتخابات ٢٠١١. سيعمل إنشاء لجنة دائمة على وضع معيار للمنطقة وتوفير أساس لتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع نظرائهم في جميع أنحاء شمال أفريقيا وغيرها من المناطق، لاسيما في الدول التي تشهد تحولات سياسية خاصة بهم.

مراجعة قواعد ولوائح الحملة الانتخابية. وحيث أنه من المرجح أن يتلاشى عدد المتنافسين السياسيين من المرجح في الانتخابات المقبلة، يجب إعادة النظر في قواعد الحملة الانتخابية لإتاحة المزيد من الفرص للمرشحين وأحزابهم للاتصال بالناخبين. ستساعد اللوائح الواضحة حول إنفاق الحملة التي توازن الحاجة إلى تقييد ألاحزاب والمرشحين ألاثرياء من التظليل على ألاحزاب الصغيرة مع أهمية السماح للناخبين بالحصول على أعلى قدر ممكن لاتخاذ القرارات على ضمان منافسة أكثر عدالة وأكثر شفافية.

بلدة سيدي بوزيد في وسط تونس.

زيادة إشراك المواطنين من خلال مراقبة الانتخابات ورصد العملية السياسية. قامت جماعات المجتمع المدني – ويعد الكثير منها حديث التشكيل وفاعل في البيئة ألاكثر انفتاحاً منذ يناير ٢٠١١ – بتجنيد آلاف من المتطوعين للعمل كمراقبين غير حزبين للانتخابات. وقد مثل هذا الجهد التطوعي توسعاً ملحوظاً في مشاركة المواطنين حول الانتخابات مقارنة بعهد بن علي وأظهر حماسة العامة تجاه إلاشراف على العمليات السياسية المنكشفة في البلاد. وللبناء على هذه التجربة ألاولية، يجب على جماعات المجتمع المدني أن تستمر في إشراك وتعيين مواطنين متطوعين لقيادة جهود مماثلة في الانتخابات المقبلة، لشمول الدروس المستفادة من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (NCA). ويجب أن يأخذوا في الاعتبار أيضاً سبل صد الجوانب ألاخرى من العملية الانتقالية – بما في ذلك صياغة الدستور الجديد. وكونهم حديثي الانضمام إلى تنظيم المجتمع المدني لبيئة انفتاحاً، يجب على جماعات المجتمع المدني التونسي السعي لايجاد سبل لتشكيل ائتلافات تتعلق بالغايات وألاهداف المشتركة.

رصد وتعزيز مشاركة النساء والشباب في الانتخابات المقبلة. يوصي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) أن تتعقب السلطات الانتخابية إلاقبال على التصويت والمشاركة في العمليات الانتخابية من قبل النساء والشباب، وجعل البيانات المجمعة متاحة للجمهور. وتكون مثل هذه البيانات مفيدة في تشجيع ألاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على زيادة مشاركة هذه الفئات المهمشة تقليدياً.

مراجعة النظام الانتخابي. يفضل نظام التمثيل النسبي المستخدم في انتخابات أكتوبر لتعزيز المشهد السياسي، حيث فازت ألاحزاب الخمسة الرائدة بأكبر نسب من المقاعد مقارنة بحصتها من ألاصوات الشعبية. وفي المقابل، لم يتم تفضيل ألاحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة. واستنادا على تجربة هذه الانتخابات، سيحتاج التونسيين تحديد ما إذا كان هذا الشكل من أشكال التمثيل النسبي يوفر نظام أكثر فاعلية للانتخابات المقبلة.

الملحق ١

قائمة المراقبين

القيادة

أليخاندرو توليدو
رئيس السابق
بيرو

جورجي فيرناندو كيروغا
رئيس سابق
بوليفيا

جاين هارمان
مدير، ورئيس والمدير التنفيذي
لمركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين
الولايات المتحدة

مروان معشر
نائب رئيس مؤسسة
كارنيغي للسلام الدولي
ألاردن

آنا جومز
عضو البرلمان ألاوروبي
البرتغال

ليزلي كامبل
عضو كبير ومدير إقليمي
لمنطقة الشرق ألاوسط وشمال أفريقيا
في المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)
كندا

الموفدين

أليكسس أريف
محلل في خدمة أبحاث الكونجرس لخدمة الشئون ألافريقية
الولايات المتحدة

جاين كامبل
رئيس أركان، وسيناتور ماري لاندريو
ورئيس البلدية السابق لمدينة كليفلاند بولاية أوهايو
الولايات المتحدة

روبرت بنيامين
عضو كبير ومدير برامج أوروبا الشرقية والوسطى
المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)
الولايات المتحدة

سارميت دروسما بولت
عضو سابق في البرلمان
كندا

جويلرمو جونزالس
رئيس أركان
الرئيس السابق أليخاندرو توليدو
بيرو

لويزا جريف
نائب رئيس، برامج آسيا،
الشرق ألاوسط وشمال أفريقيا
الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)
الولايات المتحدة

***بيير حبشي**
استشاري التنمية الدولية
الولايات المتحدة

فيليب هاورد
أستاذ
جامعة واشنطن
كندا

لويسويس فان دير لان
نائب رئيس
الديمقراطيين الليبراليين ألاوروبيين
هولندا

ألبرتو كوستا
عضو في البرلمان
البرتغال

باري فريمان
مدير، المعهد الديمقراطي الوطني
بشمال أفريقيا
الولايات المتحدة

مايكل ماك فيكر
زميل
لجنة توم لانتوس لحقوق إلانسان
الولايات المتحدة

بيرسي مدينا
سكرتير عام
ترانسبارينكا
بيرو

وفاء بني مصطفي
عضو في البرلمان
ألاردن

ريم عبيدات
يونسكو
المقعد إلاقليمي الخليجي السابق
ألاردن

كراستيو بيتكوف
عضو سابق في البرلمان
بغاريا

توم برايس
مستشار سياسي لسكرتارية الظل ألاجنبي
المملكة المتحدة
انجلترا

* مراقب على المدى الطويل

روبين لير نر
مستشار
لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية
الولايات المتحدة

سونيا لوكار
عضو سبق في البرلمان
سلوفينيا

فيرا لوتشيا فيجويرا لورينشو*
استشاري انتخابات
البرتغال

محمد المسقطي
رئيس
جمعية شباب البحرين لحقوق إلانسان
البحرين

جيرارد ماك جوان
السفير السابق في البرتغال
الولايات المتحدة

بوب ريتشاردسون
رئيس
مجموعة ديفون
كندا

نيكول روسيل
مدير الدولة المقيم، تونس
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

ليندا توماس
عضو مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)
الولايات المتحدة

اليزابيث واير
عضو سابق بجمعية التشريع
كندا

الملحق ٢

كتاب الصور

شمل وفد مراقبي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ٤٧ مراقب يمثلون ١٥ دولة ومنطقة.

يعرض الناخبين في محافظة منوبة أصابعهم المحبرة. وكانت هذه هي أول انتخابات استخدمت التحبير لتجنب تكرار الاصوات.

يتحدث الرئيس السابق لبيرو أليخاندرو توليدو والعضو البرتغالي في البرلمان ألاورويبي آنا جوميز مع أحد مسئولي الاقتراع في أحد مراكز الاقتراع في تونس.

يصطف الناخبين خارج أحد مراكز الاقتراع في محافظة القيروان.

التصويت في سوسة

ينتظر الناخبين الذكور في الظل خارج أحد مراكز الاقتراع في جافزا. وفي بعض المحافظات الجنوبية، اصطف الرجال والنساء في صفوف انتظار منفصلة.

بعد يومين من الانتخابات، استمر المراقبين المحليين في متابعة عملية الفرز في أحد المراكز في المنزه خارج تونس.

سيدة تلقي بصوتها في قرطاج.

يناقش الرئيس توليدو تجارب الناخبين في تونس.

شاب تونسي يعرض بفخر علم بلاده خارج أحد مراكز الاقتراع في المرسى.

في السابعة مساءاً بميعاد غلق الاقتراع في يوم الانتخابات في المرسى، ينتظر المئات من الناخبين في صفوف انتظار. قدر المسئولين في مركز الاقتراع أن إلاقبال بين الناخبين قد يصل إلى ٩٩ بالمائة.

يراقب مراقبي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بوب ريتشاردسون (كندا) وريم عبيدات (ألاردن) عملية العد والفرز في مركز اقتراع في منوبة.

يشرف الرئيس توليدو على عملية العد والفرز في مركز اقتراع في تونس.

تتحدث جاين هارمان، عضو مجلس الشيوخ ألامريكي في المؤتمر الصحفي للمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) المنعقد في ٢٣ أكتوبر.

NDI
NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

National Democratic Institute
455 Massachusetts Ave, NW, 8th Floor, Washington, DC 20001-2621
p: 202.728.5500 | f: 888.875.2887